«الوطن العربي» تشهد محاكمة عبد الرحيم بو عبيد

الوطن العربي
العدد ٢٧١

شهدت « الوطن العربي » من الرباط الجلسات الأولى من محاكمة السيد عبد بو عبيد . وتنقل هنا اجواء المحاكمة وتفاصيلها ومواقف مختلف الجهات المعنية .

وطرحت مندوبة « الوطن العربي » قسمت طوران ملف القضية بكامله على وزير الخارجية السيد محمد بوستة . ورئيس حزب التجمع الوطني للاحرار . السيد أحمد عصمان . وأمين عام حزب التقدم والاشتراكية السيد علي يعتة .

كما طرحت على ثلاثة من محامي بو عبيد سؤالا رئيسيا : ماذا بعد المحاكمة ؟ وتحديداً ... ما هي الخطوات المنتظرة في حال الادانة ... أو في حال صدور عفو خاص ؟

وتمكنت مندوبة « الوطن العربي » كذلك من التحدث الى بو عبيد وهو في قاعة المحكمة .

الرباط ـ قسمت طوران

● المكان : المحكمة الابتدائية في شارع مدغشقر ـ الرباط .

● الزمان : الأثنين ٢١ أيلول (سبتمبر) ١٩٨١ .

● المتهمون : اعضاء قيادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .

● التهمة : الاخلال بالنظام العام بسبب نشر بلاغ حزبي .

كان مقرراً ان تفتتح الجلسة في التاسعة صباحاً . لكن هيئة المحكمة لم تستطع ان تلتزم بهذا الموعد . فقد احتشد منذ الصباح الباكر الاف المواطنين . كل منهم يحدوه الأمل في أن يجد له في قاعة المحكمة مكاناً ... والقاعة لا تتسع في النهاية لأكثر من ألفي شخص .

كانت الجلسة قد تقررت : علنية صريحة ... ديمقراطية . توفر فرصة الدفاع عن النفس بمختلف السبل الممكنة .

وكان صعباً على رجال الأمن التمييز بين أهالي المتهمين ورجال الصحافة والمحامين الأجانب . وقد غصت بهم الممرات المؤدية الى القاعة ... كما حضر عدد كبير من ممثلي الأحزاب الاشتراكية الغربية .

وقبل موعد بدء المحاكمة بدقائق كان همس صامت يدور بين الحاضرين في القاعة وهيئة الدفاع التي ضمت أكثر من مائة محام . كلهم يتوقعون مفاجأة ما ... وعندما تجاوزت الساعة التاسعة ثم التاسعة والنصف فالعاشرة . بدأ الهمس يتحول الى كلام عال : « لا شك في أن شيئاً ما يدور في الخفاء ... ربما كان هناك قرار بالافراج أو العفو عن المتهمين ؟ لنترقب ... » .

الحضور وزع اهتمامه بين بابين : باب يفترض أن يدخل منه القاضي الى المنصة . ليعلن عن بدء المحاكمة . وباب يفترض ان يعبر منه المتهمون الى قفص الاتهام .

في العاشرة والربع . تقدم أحد رجال الأمن من الميكروفون وأجرى عليه تجربة ـ على طريقته ـ ليتأكد من سلامته . هنا اعتقد الجميع ان « الرئيس » لا بد قادم .

صمت المتجمهرون . لكن « الرئيس » لم يأت !

لماذا تتأخر المحاكمة سألت نقيب المحامين . الذي كان قريباً مني ؟ فهز كتفيه ... أن « لست أدري » .

فجأة علت الزغاريد والهتافات . فقفزت واقفة الى أحد المقاعد . وحدقت في البابين معاً ... فرأيت المتهمين الخمسة يدخلون القاعة . وفي مقدمتهم عبد الرحيم بوعبيد الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية . كان يرتدي « بدلة » عسلية اللون وقميصاً أخضر . من دون ربطة عنق . أما حذاؤه فكان أبيض . المتهمون من رفاقه ظهروا بألوان أكثر هدوءاً أو أقل حدة .

ووسط الهتافات . وفيما عيون الجميع مسمرة على المتهمين . تحرك القاضي الى كرسيه من دون ان يلاحظ

بو عبيد لـ « الوطن العربي » :

عفو ؟

لا ادري ... لا ادري !

● سألت « الوطن العربي » السيد عبد الرحيم بو عبيد . وهو في قاعة المحكمة : ما رأيك في محاكمتك ؟ أجاب : هذه المحاكمة كانت لأننا عبرنا عن رأينا بكل وضوح في قضية وطنية مصيرية وحدوية لذلك نحن هنا ... إنها محاكمة لنا على رأينا الصريح في قضية تهم الشعب المغربي بأجمعه إنها محاكمة لنا على آرائنا .

وسألت « الوطن العربي » ايضا : هل تتوقع قرارا بالعفو ؟

قال : لا أدري . لا أدري ...

الكاتب الاول

من مواليد ١٩٢٠ ، ومن مدينة « سلا » التي يفصلها عن العاصمة الرباط جسر مالي.تقع المدينة على أحد اطرافه . نشأ في بيت متواضع ، والده كان نجارا . درس الابتدائية في مسقط رأسه سلا . والثانوية في الرباط . ثم انتقل الى باريس لدراسة الحقوق والعلوم السياسية . وقد تعرف في هذه المرحلة الى معظم وجوه السياسة والفكر في فرنسا ثم عاد الى الوطن وعمل محاميا الى فترة متقدمة . وقد فتح عينيه منذ صغره على وجوه الاستعمار الفرنسي ومقاومة الشعب المغربي لكل الاجراءات التي بدأت سلطات الحماية باتخاذها ، كصدور « الظهير البربري » وهو قانون يرمي الى تقسيم المجتمع المغربي الى برابرة وعرب . ويعد بو عبيد من الساهمين بتوقيع وثيقة المطالبة بالاستقلال في العام ١٩٤٤ ، حيث اعتقل على أثرها مع قادة الحركة الوطنية ، في الخمسينيات ، التحق بصفوف نقابة المحامين في الرباط . وتولى مسؤولية ادارة جريدة « الاستقلال » الصادرة بالفرنسية والناطقة بلسان الحركة الوطنية آنذاك . وقد اعتقل في العام ١٩٥٢ ، مع سائر اعضاء قيادة هذا الحزب وكان يتزعمه آنذاك علال الفاسي .

في العام ١٩٥٥ ، عين عبد الرحيم بو عبيد ناطقا بلسان الوفد الوطني الذي اضطلع بمسؤولية مفاوضة الحكومة الفرنسية في مدينة « إيكس ليبان » الفرنسية بشأن الاستقلال .

في بداية الستينيات ، اي بعد الاستقلال ، عين بو عبيد كأول سفير لبلاده في فرنسا ، لمتابعة مهام تسلم السلطات من الحماية الفرنسية الى الحكومة المغربية . ثم عين وزيرا للاقتصاد (١٩٥٧) حيث عمل على ترسيخ دعائم الاقتصاد المغربي واستقلاله . وذلك باتخاذ عدة اجراءات من بينها فصل العملة المغربية عن العملة الفرنسية . ويعود له الفضل ايضا في وضع اول خطة خمسية اقتصادية تعتمد الاصلاح الزراعي ، وبناء الصناعة التحويلية ، وكذلك اعتماد مشاريع كبرى كمشروع الحديد والصلب في مدينة الناضور وترسانة بناء السفن في مدينة الصيمة ، كما قام بتأسيس سلسلة من المؤسسات الاقتصادية ، وذلك لارساء قواعد التحرر الاقتصادي .

وقد اضطلع في ايار (مايو) ١٩٦٠ وبعد اقالة الحكومة التي كان يشارك فيها بمهام قيادية في حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والذي اصبح يحمل فيما بعد اسم الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية . وفي هذه الاثناء انتخب نائبا عن مدينة القنيطرة في برلمان ١٩٦٢ ، ومع استمراره في قيادة الحزب الى ان عين كاتبا اول عاما في المؤتمر الاستثنائي الذي عقده الحزب في العام ١٩٧٥ نظرا لخبرته وتجاربه وتأكيدا لكفاءته التي اظهرها خلال فترة عضويته الطويلة .

وينادي عبد الرحيم بو عبيد بالمنهج الاشتراكي للخروج من التخلف ، ومواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية . وكان يلح في احاديثه المختلفة على ان تحقيق هذا المنهج لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق تعزيز الديمقراطية .

ولعب بو عبيد دورا مهما في عرض قضية الصحراء على محكمة العدل الدولية (لاهاي) وفي الدفاع عن حق المغرب في تحرير الصحراء واسترجاعها امام هيئة الامم ، أو في مؤتمر دول عدم الانحياز الذي عقد في كولومبو .

وقد عين عضوا في مجلس الأمن القومي ، الذي يضم رؤساء الاحزاب المغربية على اختلاف مناهجها السياسية . وقد تأسس هذا المجلس في العام ١٩٧٨ لمتابعة قضية استكمال تحرير التراب الوطني .

ذلك أحد . جلس بهدوء ووقار بمعطفه الأسود وصدريته الخضراء ، وعلى رأسه ما يشبه « القبعة » الحمراء ، وفي يده مروحة صفراء يلطف بها حرارة الجو .

وبدأت الجلسة أو هكذا خيل للجمهور ولي ، فطلب القاضي من المحامين الذين لم يجدوا أماكن لهم ، وكان عددهم (وقوفاً) حوالي الخمسين ، أن « يتفضلوا بالجلوس » . لكن أين والمقاعد كلها محتلة ؟

تدخل الدفاع هنا في شخص نقيب المحامين ، وعبر عن « ارتياحه » للاجواء ، واستعداد المحامين للجلوس أرضاً ... ودار نقاش يشبه الجدل بين هيئة الدفاع والنيابة العامة ، ظل خلاله وجه القاضي هادئاً جداً ، فيما تتحرك مروحته برصانة وصمت ... لم يفض الى نتيجة . وعندما تصاعد الجدل ، أعلن في الحادية عشرة والربع رفع الجلسة الى الثالثة بعد الظهر « بسبب عدم توفر النظام داخل القاعة » .

في الساعات الفاصلة بين موعد الجلسة الاول وموعدها اللاحق لم يغادر الحاضرون القاعة ، خوفاً من أن يفقدوا فرصة العودة الى مقاعدهم .

جلسة بعد الظهر

وفي الثالثة بعد الظهر ، افتتح القاضي الجلسة بعدما عاد الهدوء الى القاعة ، وتمكن الحاضرون من اخلاء بعض مقاعدهم للمحامين ، واكتفوا بالوقوف أو الجلوس متراصين في المقاعد الخلفية ، خوفاً من تأجيل موعد المحاكمة مرة ثانية . ومع جلوس المتهمين والمحامين بدأت الجلسة .

الاسم ؟ المهنة ؟ الوضعية العائلية ... وعدد الاولاد ؟

وتبين ان جميع المتهمين متزوجون ، وأن بين المحتشدين في القاعة افراد عائلاتهم بالذات ، جاءوا يتابعون وقائع الجلسة .

وأعطيت الكلمة للدفاع فوقف نقيب المحامين محمد الصديقي موجهاً انتقادات الى المحكمة من حيث « الدفوعات الشكلية » و « خرق القانون » . ثم أثار نقاطاً أهمها مطالبة الدفاع بشهادة السيد محمد بوستة وزير الخارجية ، للاجابة عن تسعة اسئلة يطرحها الدفاع ، تتعلق جميعها بمقررات مؤتمر نيروبي الثاني ، من زاوية سلبيتها أو ايجابيتها .

قوبل الطلب بالرفض من قبل رئيس المحكمة ، فعاد الدفاع يطلب شهادة السيد علي يعتة زعيم « حزب التقدم والاشتراكية » باعتباره نائباً وزعيماً سياسياً معروفاً ، سبق ان شارك في مناقشات ومؤتمرات عدة تتعلق جميعها بقضية الصحراء . لكن المحكمة رفضت هذا الطلب

أيضاً ... على الرغم من أن السيد يعتة كان في مقدمة الحاضرين .

أثار الدفاع هنا مسألة اعتقال النائبين محمد منصور ومحمد اليازغي ممثلي الدار البيضاء والقنيطرة ، وتجاوز حصانتهما البرلمانية من دون استئذان مجلس النواب وموافقته (المادة ٣٧ من الدستور) . لكن القاضي أجاب ... بالصمت .

ورفعت الجلسة للاستراحة ، بعد هذه « الجولة » الدفاعية ، وعندما استؤنفت الجلسة ، طال الحوار بين النيابة العامة والدفاع وتدخل فيه القاضي غير مرة ، للدفع ببعض القرائن . وتبين ان الجنحة التي يمثل المتهمون بموجبها امام المحكمة لا ترتكز الى أدلة حاسمة ، باستثناء البيان الحزبي الذي وزعه الاتحاد ويتعلق بموقفه من الاستفتاء .

هنا طالبت هيئة الدفاع باحضار أدلة أكثر اقناعاً ، لأن البيان قد يكون « مزيفاً » ... فأمرت النيابة العامة باحضار آلات السحب والدكتيلو المصادرة ...

وافتتحت الجلسة في الساعة العاشرة من صباح هذا الثلاثاء . وقد بدأها الدفاع ، ممثلاً بنقيب المحامين ، بمرافعة اشار فيها الى ان دفاع المتهمين انفسهم هو خير دفاع ، مؤكداً ان الرأي ليس بحاجة الى محاكمة .

ثم اعطيت الكلمة للنيابة العامة التي أكدت ان هؤلاء الناس المتهمين انما يمسون بمقدسات البلاد اذ اعطوا تأويلاً مخالفاً لتأويل خطاب صاحب الجلالة في ٢٩ / ٨ / ٨١ » .

وأعطيت الكلمة الأخيرة لبو عبيد فقال ان رأيه واضح في البيان ، وهو يجسد موقفاً عن حسن نية وان الأيام المقبلة سوف تؤكد ذلك .

وانتهت الجلسة في الثانية عشرة من ظهر الثلاثاء (موعد اقفال مواد هذا العدد من « الوطن العربي ») حيث وضعت القضية للتأمل بانتظار صدور حكم مساء يوم الخميس .

ومعروف ان التهمة الرئيسية الموجهة للموقوفين هي المس بالنظام العام طبقاً للظهير المؤرخ بـ ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٣٥ . وكانت « القشة التي قصمت ظهر البعير » بيان أصدره الاتحاد الاشتراكي ينتقد فيه بعض الاجراءات التي أقرتها اللجنة السباعية المنبثقة عن مؤتمر قمة نيروبي ... بخصوص استفتاء الصحراء .

والسؤال الذي يطرحه المراقبون هنا : هل هذا البيان هو السبب الوحيد لاعتقال اركان الاتحاد الاشتراكي ، أم أن ثمة خلفيات أخرى كموقف الاتحاد من البرلمان الحالي ومن تمديد مدة ولايته . ومعروف أيضاً ان الاتحاد يطالب اليوم بانتخابات حرة نزيهة .

نقيب المحامين صديقي

على هامش المحاكمة . وفي اطار تسجيل مواقف الاطراف السياسية المعنية بها . حرصت « الوطن العربي » على اجراء لقاءات جانبية مع السادة : محمد بوستة وزير الخارجية المغربي . احمد عصمان رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار . علي يعتة الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية . وهذه آراؤهم في المحاكمة ومقررات مؤتمر نيروبي الثاني ... وما بعد المحاكمة .

محمد بوستة :
التدخل الفرنسي في غير محله

السيد محمد بوستة وزير الخارجية المغربي (حزب الاستقلال) أجاب عن سؤالين :

- ما هو موقفكم من نتائج اجتماع نيروبي الثاني ؟

● انها نتائج ايجابية ، سياسيا ودبلوماسيا ، على صعيد ابراز حق المغرب التاريخي بصورة واضحة امام الرأي العام العالمي ، ونحن على يقين ان سكان المنطقة الصحراوية متشبثون بمغربهم . وبهذا المعنى نعتبر قرار الاستفتاء تكريساً للحقوق المغربي .

- ما رأيكم بتدخل الحزب الحاكم في فرنسا في قضية الاعتقالات الاخيرة ؟

● نعتبر هذا تدخلا في غير محله ، مسائلنا الداخلية يجب ان تبقى في معزل عن اي تدخل أجنبي . ان في هذا التدخل عودة الى عقلية الحماية ولا نجد ما يبررها .

محمد بوستة

احمد عصمان :
الاستفتاء « تحصيل حاصل »
وللمهاجرين حق المشاركة

احمد عصمان رئيس حزب التجمع الوطني للاحرار :

- ما رأيكم في اعتقال قادة الاتحاد الاشتراكي وتقديمهم الى المحاكمة ؟

● لا أريد ان اتخذ موقفاً في هذه المرحلة ، فالقضية اليوم في يد العدالة . لقد عبرنا عن موقفنا المبدئي من خلال صحيفتي « الميثاق » (بالعربية) و « المغرب » (بالفرنسية) ، وهما تنطقان باسم التجمع .

- أي حكم سيصدر في رأيك بحق المتهمين ؟

● لست أعرف الحكم مسبقاً .

- وما رأيكم في الحل الذي طرحه مؤتمر نيروبي الثاني لقضية الصحراء ؟

● لقد حبذنا فكرة الاستفتاء ، لأن نتيجته ستكون « تحصيل حاصل » . نحن نستجيب لرغبة أكيدة عبر عنها عدد من الدول . اقتناعنا أننا استرجعنا الصحراء بعد كفاح طويل لاثبات حقوقنا التاريخية والقانونية ، وهذا الاسترجاع مر بالتوصيات والأعراف الدولية . لم نجر مفاوضات مديد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ ، إلا بعد توصية مجلس الأمن الدولي ، وبعد « المسيرة الخضراء » التي لم تكن إلا تتويجاً لكفاح مرير وطويل ، تارة في الساحة العسكرية ، وأخرى في الساحة الدبلوماسية ... لقد تفاوضنا وحصلنا على اتفاق مديد وترك المستعمر الأرض بعد الاتفاق . وعادة ، حينما تتفق الأطراف المعنية حول نزاع من هذا الوزن ، تبارك الأسرة الدولية هذا الاتفاق ... وللمرة الأولى في تاريخ الأمم ، لعبت التدخلات الأجنبية والانتماءات الى معسكرات مختلفة دورها في القضية . وكنا ضحية هذه المواقف المتناقضة التي لم تبن في الأساس على دراسة تاريخية وموضوعية للقضية وملابساتها ، وانما على مصالح تتصل بانتماءات ايديولوجية .

وحينما أعلن العاهل المغربي موافقته على الاستفتاء أحبط مخططاً كان يستهدف قبول « الجمهورية الصحراوية » المزعومة عضواً في منظمة الدول الافريقية ، مما كان سيؤدي الى انفجار هذه المنظمة ... وقد سبق ان وصفنا الموقف المغربي الذي عبر عنه الملك ، بأنه موقف حكيم لقائد افريقي .

وعلاوة عن ذلك ، مرارا وتكراراً ، سواء في مؤتمر نيروبي الأول كما الثاني الذي عقدته لجنة التنسيق الافريقية ، عبر صاحب الجلالة بكل صدق عن الموقف المغربي ومشاعر الشعب المغربي ، ولا سيما في المؤتمر الثاني ، وبذلك حدد العاهل المغربي الحد الأقصى الذي

احمد عصمان

يمكن ان يذهب اليه المغرب ، من دون أن يمس ذلك بسيادته وحقوقه الثابتة المشروعة .
وعلى الرغم من التباين الذي نلاحظه بين تصريحات العاهل المغربي والقرار الذي تقدم به للجنة التنسيق ، والقرار الذي أصدرته اللجنة ، فلا بد أن نفسر قرار « لجنة الحكماء » في النهاية في ضوء المبادىء المغربية . ولذا ، فنحن لا نشاطر الحزب الاشتراكي للقوات الشعبية رأيه ، وتحليله لبنود قرار لجنة التنفيذ الافريقية .

وأنا هنا لا أريد أن أدخل في تفاصيل الاجراءات المتوقعة ، لأن ذلك سابق لأوانه ، ولا يليق أن تكشف كل الحجج في الظروف الراهنة أمام خصومنا . لكن ، ستبقى الكلمة في آخر المطاف ، لسكان المناطق الصحراوية ، وللسكان الذين هاجروا الى تلك المناطق بفعل التعسفات الاستعمارية منذ العام ١٩٥٦ ، تاريخ استقلال المغرب جزئياً .

ونلح على هذه النقطة لأنه لا بد من اعطاء المهاجرين حق المشاركة في الاستفتاء . واعتقادنا ان جميع المغاربة متفقون على هذه المبادىء . ونحن على يقين من أن الجبهة الداخلية ، وعلى الرغم من كل التطورات الأخيرة ، ستبقى متماسكة حول قضية الصحراء . وبفضل هذا التضامن ، كما بفضل تشبث أهل الصحراء بمغربيتهم ، نحن لا نشك في انتصار قضيتنا المقدسة .

وعندما نتحدث عن الحجج الممكنة أمام خصومنا ، نقول ان كل بند يمكن ان يثير ملاحظات محددة . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، يمكن الاشارة الى سن الانتخاب (١٨ سنة) ، لنقول ان هذا القرار لا يعتمد على أي مقياس موضوعي ، ولا يأخذ بعين الاعتبار البلدان المعنية به وقوانينها الأساسية ، ونحن نخشى أن يكون تطبيقه صعباً جداً .

علي يعته :

الاتحاد الاشتراكي اقرب الاحزاب الينا

علي يعته الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية ؟
ـ ما رأيكم في اعتقال قادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ؟

● نحن نعتقد ان هذا الاعتقال غير مبرر ، لا قانونيا ولا سياسيا . من الناحية القانونية لم يقم الأخ عبد الرحيم واصدقاؤه بأكثر من التعبير عن رأي سياسي في إطار قانوني ، والدستور المغربي ، يسمح بالتعبير عن الآراء السياسي طالما ان هذه الآراء تحترم المؤسسات .

ومن الناحية السياسية ، لقد عبر الاخوة عن رأي يمكن للمرء ان يشاطره أم لا ... وعلى كل حال ، ينبغي احترام هذا الرأي أيا كان ، ونحن من جهتنا نحترم رأي عبد الرحيم بو عبيد واصدقائه ، ونطالب بوضع حد لهذه المتابعة ، واطلاق سراح الاخوة فوراً .

ـ ماذا بعد الاعتقال والملاحقة ... في حال الادانة ؟

● نتمنى ان تعود المياه الى مجاريها ، وأن يتمتع الاخوة بحريتهم فوراً وأن يعودوا الى نشاطهم السياسي ، في اطار حزبهم المعترف به ، قانونيا . واذا حصلت الادانة ، فالنصر سيكون في النهاية ـ ولا ريب ـ للمدافعين عن افكار التحرر والديمقراطية والتقدم .

ـ هل أنتم مع البيان الذي اصدره حزب الاتحاد الاشتراكي ؟

● لنا في حزبنا موقف خاص ، اعلناه في الوقت المناسب ، وهو يتلخص في استعمال الجوانب الايجابية من مقررات مؤتمر نيروبي الثاني ، ومناهضة السلبيات ،

علي يعته

الى أن ننتصر في المرحلة الأخيرة من معركتنا المصيرية ، من أجل الوحدة المغربية .

ـ هل انتم مع الاستفتاء في نهاية المطاف ؟

● حزب التقدم والاشتراكية حدد موقفه بدقة من هذه المسألة ، ومن جديد نؤكد تضامننا التام وغير المشروط مع الاتحاد الاشتراكي . ونحن نعتبر ان هذا الحزب ليس تقدميا فحسب ، وانما هو أقرب الأحزاب منا في المغرب .

احمد عصمان

يمكن ان يذهب اليه المغرب ، من دون أن يمس ذلك بسيادته وحقوقه الثابتة المشروعة .
وعلى الرغم من التباين الذي نلاحظه بين تصريحات العاهل المغربي والقرار الذي تقدم به للجنة التنسيق ، والقرار الذي أصدرته اللجنة ، فلا بد أن نفسر قرار « لجنة الحكماء » في النهاية في ضوء المبادىء المغربية . ولذا ، فنحن لا نشاطر الحزب الاشتراكي للقوات الشعبية رأيه ، وتحليله لبنود قرار لجنة التنفيذ الافريقية .

وأنا هنا لا أريد أن أدخل في تفاصيل الاجراءات المتوقعة ، لأن ذلك سابق لأوانه ، ولا يليق أن تكشف كل الحجج في الظروف الراهنة أمام خصومنا . لكن ، ستبقى الكلمة في آخر المطاف ، لسكان المناطق الصحراوية ، وللسكان الذين هاجروا الى تلك المناطق بفعل التعسفات الاستعمارية منذ العام ١٩٥٦ ، تاريخ استقلال المغرب جزئياً .

ونلح على هذه النقطة لأنه لا بد من اعطاء المهاجرين حق المشاركة في الاستفتاء . واعتقادنا ان جميع المغاربة متفقون على هذه المبادىء . ونحن على يقين من أن الجبهة الداخلية ، وعلى الرغم من كل التطورات الأخيرة ، ستبقى متماسكة حول قضية الصحراء . وبفضل هذا التضامن ، كما بفضل تشبث أهل الصحراء بمغربيتهم ، نحن لا نشك في انتصار قضيتنا المقدسة .

وعندما نتحدث عن الحجج الممكنة أمام خصومنا ، نقول ان كل بند يمكن ان يثير ملاحظات محددة . وعلى سبيل المثال لا الحصر ، يمكن الاشارة الى سن الانتخاب (١٨ سنة) ، لنقول ان هذا القرار لا يعتمد على أي مقياس موضوعي ، ولا يأخذ بعين الاعتبار البلدان المعنية به وقوانينها الأساسية ، ونحن نخشى أن يكون تطبيقه صعباً جداً .

علي يعته :

الاتحاد الاشتراكي اقرب الاحزاب الينا

علي يعته الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية ؟
ـ ما رأيكم في اعتقال قادة الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ؟

● نحن نعتقد ان هذا الاعتقال غير مبرر ، لا قانونيا ولا سياسيا . من الناحية القانونية لم يقم الأخ عبد الرحيم واصدقاؤه بأكثر من التعبير عن رأي سياسي في إطار قانوني ، والدستور المغربي ، يسمح بالتعبير عن الآراء السياسي طالما ان هذه الآراء تحترم المؤسسات .

ومن الناحية السياسية ، لقد عبر الاخوة عن رأي يمكن للمرء ان يشاطره أم لا ... وعلى كل حال ، ينبغي احترام هذا الرأي أيا كان ، ونحن من جهتنا نحترم رأي عبد الرحيم بو عبيد واصدقائه ، ونطالب بوضع حد لهذه المتابعة ، واطلاق سراح الاخوة فوراً .

ـ ماذا بعد الاعتقال والملاحقة ... في حال الادانة ؟

● نتمنى ان تعود المياه الى مجاريها ، وأن يتمتع الاخوة بحريتهم فوراً وأن يعودوا الى نشاطهم السياسي ، في اطار حزبهم المعترف به ، قانونيا . واذا حصلت الادانة ، فالنصر سيكون في النهاية ـ ولا ريب ـ للمدافعين عن افكار التحرر والديمقراطية والتقدم .

ـ هل أنتم مع البيان الذي اصدره حزب الاتحاد الاشتراكي ؟

● لنا في حزبنا موقف خاص ، اعلناه في الوقت المناسب ، وهو يتلخص في استعمال الجوانب الايجابية من مقررات مؤتمر نيروبي الثاني ، ومناهضة السلبيات ،

علي يعته

الى أن ننتصر في المرحلة الأخيرة من معركتنا المصيرية ، من أجل الوحدة المغربية .

ـ هل انتم مع الاستفتاء في نهاية المطاف ؟

● حزب التقدم والاشتراكية حدد موقفه بدقة من هذه المسألة ، ومن جديد نؤكد تضامننا التام وغير المشروط مع الاتحاد الاشتراكي . ونحن نعتبر ان هذا الحزب ليس تقدميا فحسب ، وانما هو أقرب الأحزاب منا في المغرب .

المتهمون

في ما يلي نبذة عن اعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية المعتقلين :

محمد منصور

وجه بارز من وجوه المقاومة المغربية خلال عهد الحماية الفرنسية . وسبق ان حكم عليه بالاعدام في عهد الاستعمار .

وبعد الاستقلال شغل منصب عامل (محافظ) بمدينة الحسيمة الواقعة على بعد ٥٠٠ كيلو متر الى الشمال من الرباط . ويشغل حاليا منصب رئيس الغرفة التجارية للدار البيضاء . وهو نائب للمدينة في مجلس النواب عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .

محمد الحبيب الفرقاني

سياسي وأديب وشاعر . نشر عدة دواوين اهمها « نجوم في يدي » الذي نظمه اثناء وجوده في السجن خلال عهد الحماية الفرنسية .

وقد انتخب نائبا في مجلس النواب في اول مجلس نواب مغربي بعد الاستقلال في مطلع الستينات . ويعمل الآن صحفيا . ويضطلع بمهام الاعلام في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية .

الدكتور محمد الحبابي

أستاذ لمادة الاقتصاد السياسي . في جامعة محمد الخامس في الرباط . وهو معروف بمؤلفاته العلمية في مجال الاقتصاد والسياسة والفكر .

وكان نائبا سابقا لمدينة الرباط في مجلس النواب الأول . إثر الاستقلال عام ١٩٥٦ .

محمد اليازغي

محام سابق في الرباط . ونائب لمدينة القنيطرة في مجلس النواب الحالي . ويعمل مديرا لجريدتي « المحرر » و « ليبراسيون » الناطقتين باسم حزب الاتحاد الاشتراكي والموقوفتين عن الصدور منذ احداث الدار البيضاء في حزيران (يونيو) الماضي .

وقد سبق ان تعرض الى عدة اعتقالات بسبب آرائه السياسية . وكاد يذهب ضحية لانفجار طرد بريدي ملغوم في العام ١٩٧٣ في بيته . مما ادى الى اصابته بصمم في احدى اذنيه والى تشوهات جسدية جلية .

قسمت طوران تسجل احاديث ثلاثة محامين من هيئة الدفاع : محمد الصديقي ، محمد بوزوبع ، ومحمد الفاروقي

الوطن الزمي
العدد ٦٧١

الوطن العربي مع محامي بوعبيد :

القضية قضية الرأي والعفو من حق الملك

هيئة الدفاع عن السيد عبد الرحيم بو عبيد ورفاقه تضم عشرات المحامين الذين يمثلون جميع نقابات وهيئات المحامين في المغرب . وينتمون الى مختلف الاتجاهات . وقد اجرت « الوطن العربي » حوارا مع ثلاثة منهم . وهم : المحامي محمد الصديقي نقيب محامي مدينة الرباط . والمحاميان محمد بو زويع . ومحمد الفاروقي .

قلنا للمحامين الثلاثة :

- بصفتكم محامين . الا تعتقدون ان .مثول رجال السياسة أمام السلطة القضائية بإحالة من السلطة التنفيذية دليل على الممارسة الديمقراطية واحترام مبدأ فصل السلطات ؟

ونلخص هنا اجابة المحامين الثلاثة :

● كمبدأ عام هذا صحيح . نحن لا نطالب اطلاقا بأن يكون قادة الاحزاب السياسية او رجال الفكر والرأي فوق القوانين . لكننا نعتبر ان ملاحقة القادة السياسيين من جراء ابداء رأي ما ، هو في الواقع يمس ابسط الاسس التي يستلزمها النظام الديمقراطي .

- انطلاقا من هذا الرأي القانوني . متى يحق للسلطة التنفيذية المثلة في الحكومة ان تدفع بسياسي ما للمثول امام القضاء ؟

● لا شك ان في امكان السلطة التنفيذية إحالة اي سياسي على القضاء اذا ما ارتكب فعلا يجرمه القانون ويعاقب عليه . استنادا الى نص واضح في القانون الذي ينص في احد مواده على أن « لا جريمة ولا عقوبة بدون نص » .

- اذن . كيف تنظرون الى التهمة الموجهة الى السيد عبد الرحيم بو عبيد ورفاقه ؟

● نحن نلخصها بأنها تهمة موجهة ضد الحق في الاعتقاد برأي خاص قد يخالف آراء أخرى حول قضية وطنية . لذلك . فان الدفاع يؤمن بأن هذه المحاكمة هي باختصار محاكمة للرأي .

- وما هي الوسائل التي يعتمدها الدفاع في مثل هذه القضية ؟

● نحن نرى ان الاطار الذي وضعت فيه هذه القضية هو اطار غير قانوني . مما يرتب بطلانا لكل الاجراءات . سواء ما تعلق منها بالاعتقال . او الملاحقة (المتابعة) او الاحالة على المحكمة .

- من الوجهة القانونية . كيف يتم الاثبات في جريمة سياسية ؟

● الجريمة في جوهرها ترتبط بأركان ثلاثة : مادي ومعنوي وقانوني . حيث يتعين ابراز الفعل المادي في أية جريمة من الجرائم بما فيها الجريمة السياسية . لكن اذا تعلق الأمر بالتعبير عن رأي . فهنا لا نجد أية وسيلة للاثبات . الا اذا كانت هناك رغبة في تصفية حساب سياسي .

- ومتى يمكن للقانون ان يطال حرية الرأي ؟

● القانون . وكما اسلفنا . يطال الافعال ويعطي أهمية بالغة لجانب القصد الجنائي . أي النية في اظهار نوع الجرم . ووضعه القانوني سواء تعلق الأمر بالقصد الخاص او العام . الا ان الرأي ومهما كان يظل في نطاق الرأي ومجموعة القوانين الجزائية لا تطال المعتقدات والآراء . لذلك فان الملاحقة من أجل الرأي هي مس بحرية الرأي والحق في ممارسة هذه الحرية . وهو أمر يخالف مقتضيات القانون الوطني الداخلي والاتفاقيات الدولية .

- وفي حال الادانة القضائية ما هي الخطوات القانونية التي سيتخذها الدفاع ؟

● استنادا الى احكام القانون نحن لا نتصور ان يصدر حكم بالادانة على السيد عبد الرحيم بو عبيد ورفاقه في هذه القضية . غير انه اذا صدر اي حكم بالادانة . فان الدفاع الذي يؤازر بو عبيد وصحبه سيسترشد بتعليمات المحكومين . في اتخاذ كل اجراء متيسر قانونيا .

- وفي حالة الادانة . هل ثمة امكان لصدور العفو ؟

● العفو . هو دستوريا من اختصاص صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني .

- وما هو عدد المحامين الذين سيترافعون في هذه القضية ؟

● هناك اكثر من مائة محام مغربي تطوعوا للدفاع عن هذه القضية . وثمة عدد آخر من المحامين الذين جاءوا خصيصا من خارج المغرب من عرب وأجانب للتعبير عن تضامنهم في الدفاع عن حرية الرأي .

- كرجال للقانون . ما هو تفسيركم لحرية الرأي ؟

● حرية الرأي حق لكل انسان . وقد نص الدستور المغربي في مقدمته على صيانة هذا الحق ووجوب احترامه . ولا يمكن تصور حرية الرأي دون توفير الضمانات اللازمة لممارسة هذا الحق . واي نظام ديمقراطي يرتكز على تعدد الاحزاب والاتجاهات . لا بد وان يقبل بتنوع الاراء والاجتهادات . خصوصا . اذا تعلق الأمر بقضية مصيرية تهم جميع المواطنين . واحترام حق المعارضة في ممارسة دورها بالنقد وبابداء الرأي المخالف .

ان حرية الرأي في نظرنا هي مسؤولية وليست تسيبا . والرأي المسؤول يتوجب حمايته وتوفير كافة الضمانات القانونية والشروط العملية التي تجعل منه رأيا بناء لكي يؤدي دوره في الحياة العامة لاغناء الفكر السياسي . وتنبيه الحكام لكي تبقى الممارسة الديمقراطية حقيقية وبناءة .